## إحالة قضية التجار العراقيين إلى المحكمة الجنائية الأولى

# مجلس الرئاسة يصادق على قرار إعدام علي كيمياوي

**قال مصدر مطلع في مكتب رئيس الجمهورية جلال طالباني إن مجلس الرئاسة صادق، امس الجمعة، على قرار حكم الاعدام الصادر بحق علي حسن المجيد، فيما قال مصدر قضائي ان المحكمة الجنائية العليا احالت قضية اعدام التجار عام ١٩٩٢ الى محكمة الجنايات الاولى. وأضاف المصدر الرئاسي، الذي رفض الكشف عن اسمه، أن "مجلس الرئاسة صادق، صباح الجمعة، على قرار حكم الاعدام الصادر بحق علي حسن المجيد الملقب بـ"علي الكيماوي" ابن عم الرئيس السابق صدام". فيما أوضح مصدر مسؤول في المكتب الاعلامي لمجلس الوزراء، رفض الكشف عن اسمه، أن "المكتب لم يتسلم حتى الآن قرار المصادقة على الحكم".**

**بغداد/ المدى**

وكانت المحكمة الجنائية العراقية العليا قد قضت في حزيران الماضي، بالاعدام بحق كل من على حسن المجيد وسلطان هاشم أحمد وزير الدفاع الاسبق وحسين رشيد التكريتي معاون رئيس أركان الجيش السابق لإدانتهم بارتكاب جرائم ابادة.

كما تضمنت الاحكام السجن مدى الحياة لكل من صابر عبد العزيز الدوري مدير الإستخبارات العسكرية إبان حملات الأنفال، وفرحان مطلك الجبوري رئيس الإستخبارات في المنطقة الشمالية، فيما تمت تبرئة طاهر توفيق العاني محافظ الموصل ابان حملات الانفال.

ودانت المحكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية أسفرت عن مقتل وتشريد آلاف الأكراد، خلال عامي (١٩٨٨- ١٩٨٩)، فيما سمي بعمليات الأنفال.

من جهته قال الخبير القانوني طارق حرب، الجمعة، فى تعقيب على تصديق مجلس الرئاسة على قرار حكم الإعدام الصادر بحق على حسن المجيد، إن إصدار تصديق من الرئاسة على الحكم بحق شخص واحد دون آخرين هو أمر طبيعي وقانوني، وأنه يجوز تنفيذ الحكم خلال شهر من التصديق كحد أقصى وفقا للقانون.

كما ذكر حرب أنه" يجوز أن ينفذ حكم الإعدام بحق المدان علي حسن مجيد بعد ساعات من التصديق على الحكم، أو خلال شهر كحد أقصى وفقا للمادة (٢٧) من قانون المحكمة الجنائية العليا".

وعن رأيه في تأخر وصول حكم الإعدام من المحكمة الجنائية العليا لهيئة الرئاسة والذي تجاوز أكثر من شهر، وهل يشكل خرقا قانونيا، قال حرب إن" مسألة التأخير كانت مسألة إدارية، ولم تكن دستورية أو قانونية، وكانت تتعلق بترويج مراسيم التنفيذ بحق كل مدان، حيث كان يتطلب ترويج مرسوم لكل من المدانين الثلاثة (علي حسن مجيد، وسلطان هاشم وزير الدفاع الاسبق، وحسين رشيد معاون رئيس أركان الجيش السابق)".

وتابع " سيما وان المدانين كانوا في المعتقلات الامريكية وهذا كان له اثره أيضا في التأخير".

وشدد على أن "مسالة التأخير كانت واقعية وإدارية نظرا للظروف التي يمر بها العراق ،ولم تكن دستورية او قانونية".

من جانب آخر قال مصدر قضائي في المحكمة الجنائية العليا، الخميس، أن المحكمة أحالت قضية إعدام التجار العراقيين التي حدثت عام ١٩٩٢، الى محكمة الجنايات الاولى التي يترأسها القاضي رؤوف رشيد عبد الرحمن في المحكمة الجنائية العليا بعد استكمال التحقيقات مع المتهمين في القضية من قبل قضاة التحقيق في المحكمة." وأشار المصدر الى ان المحكمة ستنظر في ملف القضية خلال الاسابيع المقبلة، بعد اطلاع أعضاء هيئة محكمة الجنايات الاولى عليه."

وقضية اعدام التجار هي القضية التي امر فيها رئيس النظام السابق بإعدام عدد كبير من التجار العراقيين ومصادرة اموالهم المنقولة وغير المنقولة خلال عام ١٩٩٤ بحجة مساهمتهم في رفع اسعار السلع الاساسية وتخريب الاقتصاد الوطني وتم اعدامهم ومصادرة اموالهم.

واضاف المصدر، أن "هناك ثمانية متهمين في قضية إعدام التجار العراقيين، وهم كل من وطبان ابراهيم الحسن وزير الداخلية ابان تنفيذ عملية الاعدام بالتجار، وسبعاوي ابراهيم الحسن مدير الامن العام للفترة من ١٩٩١ لغاية ١٩٩٥، وعلي حسن المجيد وطارق عزيز ومزبان خضر هادي كأعضاء في مجلس قيادة الثورة المنحل، وعبد حميد محمود سكرتير الجمهورية للنظام السابق، واحمد حسين خضير وزير المالية للنظام السابق من ١٩٩٢ لغاية ١٩٩٥، وعصام رشيد حويش محافظ البنك المركزي منذ عام ١٩٩٤ لغاية ٢٠٠٣."

وتابع المصدر أن "نوع الجريمة التي سيحاكم وفقها المتهمون تقع تحت مسمى جريمة ضد الانسانية، وان زمان وقوع الجريمة كان ضمن سياسة منهجية لاعتقال التجار استمرت منذ عام ١٩٩٢ ولغاية ١٩٩٥، متضمنة اصدار أحكام بالاعدام وقطع الايدي والوشم بين الحاجبين ومصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة."

وقال المصدر ان "الادلة المتحصلة لادانة المتهمين هي أقوال المشتكين والمدعين بالحق الشخصي والشهود، ووثائق وكتب رسمية واضابير خاصة بإعدام التجار العراقيين البالغ عددهم ٤٠ تاجرا، وقرارات أحكام قطع الأيدي والوشم بين الحاجبين، وكذلك شهادات الوفاة والقسامات الشرعية وهويات الاحوال المدنية وشهادات الجنسية العراقية، فضلاً عن الأقراص الصوتية والمرئية المدمجة وتدوين اقوال المتهمين، اضافة الى افادات الشهود الناجين والمشتكين التي تزيد على ٣٠٠ شكوى وافادة."

وعن اهم الوثائق والصور في ملف القضية، قال المصدر القضائي أن "الوثائق والاقراص المدمجة تبين ان رئيس النظام السابق صدام حسين، أصدر توجيهاته يوم ٢٥ من تموز ١٩٩٢ الى وزير الداخلية ومدير الامن العامة للقيام بحملة كبيرة لاعتقال تجار المواد الغذائية في سوقي الشورجة وجميلة ببغداد، وهو ما اسفر عن اعتقال اكثر من مئتي شخص، انتقي منهم ٤٠ تاجرا ارسلوا عصر نفس اليوم الى المحكمة الخاصة في وزارة الداخلية انذاك واستمرت المحكمة حتى بعد منتصف الليل.. وانتهت بإصدار احكام الاعدام على جميع المتهمين وتنفيذ الحكم في اليوم التالي مباشرة دون منحهم فرصة مقابلة ذويهم او توديعهم ومن دون حضور الادعاء العام او رجل دين."

واضاف المصدر "أن ستمرار عملية استهداف التجار استمرت لغاية عام ١٩٩٥," كاشفا عن وجود "قرص مدمج يظهر ان صدام اجتمع مع وزرائه بعد يوم من اعدام التجار الـ(٤٠)، وطلب منهم اتخاذ اجراءات صارمة تتمثل بقطع اليد والاعدام بحق من يتاجر بالدولار الامريكي.. وجرت المناقشة بين الوزراء بان من تقطع يده اليمنى يجب ان تقطع معها الساق اليسرى، وفي حال العودة للاستمرار بنفس العمل يوشم جبينه بين الحاجبين بعلامة أكس".

وتابع المصدر أن مديرية الامن العامة آنذاك، "عممت كتابا الى مديرياتها في بغداد والمحافظات بالقيام بحملة اعتقال لعدد من التجار، وتم تشكيل محكمة خاصة في المديرية اصدرت قرارات بقطع أيدي التجار المعتقلين، ونفذت الاحكام عام ١٩٩٥ بحق تسعة منهم، قبل صدور قرار العفو عن مئات آخرين كانوا محتجزين في مختلف محافظات البلاد."

واوضح المصدر القضائي أن "الادلة والاثباتات بحق المتهمين تشير الى قيام النظام السابق بتشكيل محكمة صورية في وزارة الداخلية ومديرية الامن العامة السابقتين واضطهاد التجار العراقيين في أعوام ١٩٩٢ و١٩٩٤ و١٩٩٥ ضمن سياق المحاكم الخاصة التي لم يكن فيها من حق المتهمين، تمييز الاحكام او غيرها من الضمانات الاساسية للعدالة."

وتجري المحكمة الجنائية العليا، محاكمات لمتهمين من النظام السابق في (١٤) قضية، صدرت الاحكام في اثنتين منها هما الدجيل والانفال، وبقيت قضايا تتضمن احداث ١٩٩١، تصفية الاحزاب الاسلامية، حلبجة، تصفية الاحزاب العلمانية، انتهاكات حقوق الانسان، قتل الشخصيات المستقلة، التهجير، القتل في الاهوار، هدر الثروات الوطنية، اعدام التجار، تصفية عشيرة البرزانيين وتهجير الكرد الفيليين.

## انتقدوا سوء تنظيم خدمات النقل

# رقم غير مسبوق للزائرين في أربعينية الإمام الحسين (ع)

**كربلاء/ عماد العلي**

انتقد العائدون من زيارة الاربعين في كربلاء الجهات ذات العلاقة لعدم توفر وسائل النقل والتي كان قد وعدوا بها. وقال الزائرون في احاديثهم لـ(المدى) ان تصريح تلك الجهات الى وسائل الاعلام بتوفير عدد كبير من المركبات لنقل الزائرين من كربلاء الى المحافظات الاخرى لا وجود له على ارض الواقع، كما وجه الزائرون اللوم إلى المسؤولين في محافظة كربلاء لعدم تنظيم حركة سير المركبات ما اضطرهم الى قطع مسافات قاربت الـ (١٠) كيلومترات ايابا مشيا على الاقدام الى خارج حدود المحافظة علّهم يعثرون على مركبات تقلهم الى محافظاتهم.

المواطن حسن مسلم من محافظة المثنى يقول انه بعد وصوله الى كربلاء مشيا على الاقدام واتمام الزيارة الى مرقدي الإمام الحسين واخيه العباس عليهما السلام اضطر هو ومن معه من الزائرين الى قطع مسافة تقارب الـ ٧ كيلو مترات للوصول الى كراج السيارات الواقع خارج المدينة. وتساءل مسلم عن الحكمة من جعل الكراج بهذه المسافة لاسيما وان المركبات باستطاعتها الوصول اقرب من ذلك بدلا من تحميل الزائر جهداً إضافياً.

فيما اكد المواطن محمد فاهم من محافظة بابل ان عددا من المواطنين استعانوا بعربات تجرها الحمير وعربات تدفع باليد للوصول الى أماكن وجود المركبات خاصة وان عددا من الزوار اصابهم الاعياء اثناء رجوعهم من كربلاء فاضطروا لركوب الحيوانات من الحمير والخيول للعثور على أي مركبة تقلهم الى محافظاتهم. وقال المواطن كريم جاسم من محافظة الديوانية ان زيارة الاربعينية هي من اكبر المناسبات الدينية في العراق ومن المفترض من الجهات المسؤولة في ذلك ان تضع بعين الاعتبار اولاً راحة الزائر ويتم ذلك بتخطيط واستنفار جميع الجهود خاصة خدمات النقل التي يكون الزائر بأمس الحاجة اليها بعد إتمام الزيارة لأنه يحتاج الى راحة بعد سفره الى كربلاء مشياً على الاقدام .

من جهة اخرى اشاد عدد من المواطنين بالخدمات التي قدمت الى الزائرين الذين بلغ تعدادهم ١٠ ملايين زائر - حسب بعض الاحصائيات- فقد اشار المواطن حيدر رياض من مدينة الحلة الى ان الزائر لكربلاء لايجوع او يعطش بعدما مدت الموائد في جميع شوارع المدينة ولم يجد الزائر حرجاً في ذلك حيث يقدم الطعام والماء والعصائر مجانا وبدعوات لا تنقطع من أصحاب المواكب ومن اهالي المدينة الذين يتسابقون في نيل الثواب من خلال دعوة الزائر في قبول دعواته.

ويذكر ان كربلاء شهدت اضخم عدد من الزائرين في ذكرى زيارة اربعينية الامام الحسين (ع) وفاق هذا العام الاعوام السابقة. وقال احد المواطنين ان اي مدينة تستقبل مثل هذا العدد يوميا في دولة مجاورة، لانهارت منظومة الخدمات فيها وشح فيها الطعام والماء لكن اهالي هذه المدينة اعتادوا على ذلك وتم اعداد كل شيء فيها من طعام وشراب.

اما على الصعيد الامني فقد شهدت المدينة استقرارا امنيا بفضل جهود رجال الامن من الشرطة والجيش، اذ استنفرت جميع العناصر الامنية لحماية الزائرين. يقول مفوض الشرطة محمد يحيى انه تم توجيه جميع رجال الشرطة والجيش وان التعليمات تنص على عدم السماح لأي خطأ قد يقع واخذ الحيطة والحذر ومعاملة الزائر معاملة جيدة على اعتباره ضيفاً ويجب اكرامه.

## اختتام الجولة السادسة للحوار العراقي الامريكي

# البحث في الإصلاحات الاقتصادية والسعي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

**بغداد/ نصير العوام**

اتفق العراق والولايات المتحدة على المزيد من التعاون الاقتصادي بينهما بعد اختتام اجتماعات استغرقت يومين بشأن الحوار العراقي الامريكي في المجال الاقتصادي.

وعقد ممثلون عن حكومتي العراق والولايات المتحدة اجتماعا في بغداد يومي ٢٧-٢٨ من شهر شباط ٢٠٠٨ تمت فيه مناقشة التعاون الاقتصادي في عدد من المحاور التي تهم كلا البلدين.

وقد ترأس الاجتماع نائب رئيس الوزراء د برهم احمد صالح ونائب وزيرة الخارجية الامريكية للشؤون الاقتصادية والطاقة والزراعة روبن جيفري اضافة الى نائب وزير الخزانة للشؤون الدولية ديفيد ماكورماك. فضلا عن مشاركة وزراء المالية والتخطيط والنفط والكهرباء والصناعة والتجارة و الاسكان والتعمير والزراعة العراقيين وعدد من كبار موظفي رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء العراقية إضافة الى كبار الموظفين و الفنيين من الجانبين وعدد من وكالات التنمية.

وتعتبر هذه الجولة من الحوار حول التعاون الاقتصادي هي الجولة السادسة في سلسلة اللقاءات الاقتصادية الثنائية التي انصبت على اجندة الاصلاحات الاقتصادية والاولويات. وركزالاجتماع على الالتزام المستمر لقادة العراق نحو انشاء اقتصاد سوق نشط ، كما مبين في العهد الدولي مع العراق، فضلا عن الدور المتواصل الذي تقوم به الولايات المتحدة الامريكية في دعم تلك المساعي.

واشاد المسؤولون الامريكيون بمساعي حكومة العراق نحو احراز تقدم بشأن الاصلاحات الاقتصادية، مشيرين الى النجاحات المتحققة على صعيد السيطرة على عملية التضخم وقانون التقاعد الذي صدر مؤخرا. كما اثنوا على جهود الحكومة في ابرام اتفاقية مثمرة مع صندوق النقد الدولي لسنة ٢٠٠٧ فضلا عن الاتفاقيات الثنائية الاخيرة بشأن تخفيض الديون، مشيرين الى ان هذه الانجازات تمثل اللبنات الرئيسية لإرساء اقتصاد مستدام.

ورحب المسؤولون الامريكيون بتمرير قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٨ وحثوا على مواصلة التقدم في مجال ادارة الايرادات العامة، بما في ذلك اتخاذ المزيد من الخطوات للتعجيل بتنفيذ الموازنة والوقت الملائم لتنفيذ نظام الادارة المالية وتعزيز الملاحقة والمساءلة. واتفق المسؤولون الامريكيون على تقديم المساعدة في عملية تقوية قدرات مجالس المحافظات واثنوا على زيادة حجم المخصصات المرصودة للمحافظات من موازنة سنة ٢٠٠٨,

واكد الجانب العراقي في الاجتماع ان عملية تسخير الموارد الطبيعية العراقية بشكل مثمر مازالت احدى المهام الاساسية في تحقيق الامكانات الاقتصادية للبلد، مشددين على اهمية اعتماد الشفافية والمساءلة في ادارة تلك الموارد، واتفقوا على ان عملية تشكيل اطار عمل قانوني وتنظيمي متين تبقى عنصرا اساسيا في تشاطر النمو الاقتصادي المستدام. كما اوضح المسؤولون بأهمية تمرير قانون النفط والغاز والتشريعات ذات الصلة بتقاسم الثروات بأقرب وقت ممكن. واثنى المسؤولون الامريكيون على الجهود التي يقوم بها نائب رئيس الوزراء وقيادته المساعي الرامية لمكافحة الفساد الاداري، ورحبوا بتشكيل فريق عمل مشترك لمكافحة الفساد من اجل تعزيز التنسيق بخصوص هذه القضية الحيوية، كما رحبوا بخطة عمل الحكومة لمكافحة الفساد. وتناول ممثلو حكومة الولايات المتحدة الامريكية وحكومة العراق الدور الرئيس الذي تقوم به المصارف في دفع عجلة الاستثمار والنمو، وتطرقوا الى خطط الحكومة الرامية لتقوية القطاع المصرفي.

واتفق المسؤولون على العمل جنبا الى جنب من اجل مساعدة العراق على تحديث مؤسساته المالية، بما في ذلك مساعدات من الولايات المتحدة الامريكية لدعم القطاع المصرفي.

وتناولت الوفود المشاركة اهمية انظمة التجارة والاستثمار السليمة.

ورحب المسؤولون الامريكيون بخطط الحكومة بشأن الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، والتقدم الذي احرز مؤخرا على صعيد تشكيل هيئة الاستثمار، وشجعوا على الاسراع في اعتماد اللوائح التنظيمية اللازمة لتنفيذ قانون الاستثمار. واتفق الطرفان على عقد اجتماع ثنائي لمجلس التجارة والاستثمار قبل نهاية سنة ٢٠٠٨, هذا الاجتماع، وغيره من نشاطات التوعية الرامية الى جعل المنتجين والمصدرين العراقيين على اطلاع بما يدور، ستساعد العراق في تحديد المرحلة والاستفادة بشكل اكبر من المزايا التي يوفرها نظام المنافع التفضيلية العام الامريكي، بصفته دليلاً على سير تقدم العلاقات التجارية بين البلدين. كما اتفق المسؤولون العراقيون على النظر بعناية لتوصيات الحوار التجاري الامريكي العراقي من اجل التشجيع على تنمية القطاع الخاص وخلق فرص عمل، فضلا عن الحاجة الى المزيد من التدابير التشريعية والتنظيمية لجذب القطاع الخاص والمحافظة على رأس المال والتكنولوجيا لمختلف القطاعات.

ورحب المسؤولون العراقيون بالتزام حكومة الولايات المتحدة الامريكية بدعم عملية تنشيط القطاع الزراعي ورفع المساعدات المقدمة من وزارة الزراعة الامريكية لبرنامج الارشاد الزراعي الذي يربط بين العلماء والاكاديميين العراقيين مع نظرائهم الامريكيين.

واكدت حكومة العراق التزامها بتنفيذ اجراءات شبكة الحماية الاجتماعية بغية توفير الخدمات الاساسية للفئات الفقيرة، ووضع خطة لرفع نظام البطاقة التموينية بشكل تدريجي.

واكد الجانبان اهمية استمرار هذا الحوار حول التعاون الاقتصادي الثنائي في مسعى لانعاش الاقتصاد العراقي ورفع مستوى النمو في البلاد واتفقوا على ان يكون الاجتماع المقبل في ربيع ٢٠٠٩ و تحديد المكان لاحقاً.

ولاجل ادامة الحوار البناء بين البلدين تم الاتفاق على تكليف سكرتارية لجنة الشؤون الاقتصادية العليا في رئاسة مجلس الوزراء من الجانب العراقي و السفارة الامريكية في بغداد للقيام بمهمة المتابعة والتنسيق لأجل وضع توصيات والمقررات الناتجة عن هذا الاجتماع موضع التطبيق.

# الحرب والسلم على طريقة الجيش

**ترجمة: نوال لايقة**

"هذا يروق لي،" قال مرشح الحزب الجمهوري جون مكين في كانون الثاني. مكين، الشهير بسرعة غضبه، كان يبالغ ربما. وأوضح فيما بعد أنه لم يعن أنه يتنبأ بمئة عام أخرى من الحرب، لكن القوات الأمريكية قد تحتفظ بدور مهم في العراق على مدى سنوات طويلة بعد انتهاء الصراع. الأسبوع الماضي أصدر الجيش النسخة الحديثة المعدلة من FM 3-0 وهو كتيب تعاليم الجيش في أرض المعركة. وهي أول نسخة تصدر بعد هجمات ١١ أيلول، وهي تقدم ما يدعوه الجيش-- الذي هو ليس مؤسسة عرضة للمبالغة "اختلافا جذريا عن النسخة السابقة". على مدى ٢٠٠ عام، كان لدى الجيش "مهمتان أساسيتان": الهجوم والدفاع. FM 3-0 تضيف مهمة ثالثة: "عمليات تحقيق الاستقرار" المعروفة للعامة باسم إعادة البناء.

هل تذكرون سنوات التسعينيات، عندما شن ضباط الجيش المستاءون حملة تذمر ضد قرار إدارة كلينتون بإرسالهم إلى هاييتي، البوسنا وكوسوفو، على أرضية أن الجنود الحقيقيين يجب أن يمضوا وقتهم في القتال، وليس بالعمل كقوات حفظ سلام (شرطة/ حرس سجون/مشرفون مدنيون أما الآن فقد اختلفت الأمور.

هجمات ١١ أيلول، أفغانستان والعراق غيرت طريقة رأي الكثيرين حول قيمة ما كانت القوات العسكرية تعتبره أموراً هامشية تسميها " OOTW – العمليات الأخرى غير القتال." إن ظهور القاعدة ساعد على إثبات أن أشكالاً كثيرة من البؤس الإنساني —الفقر، الفوضى، القمع، الحرب الأهلية –كلها أرض خصبة لنمو التطرف والإرهاب. وتجربتنا في أفغانستان والعراق علمتنا أن تحقيق النصر في الفترة التي تلي الحرب يضاهي بأهميته تحقيق النصر في الحرب. كانت القوات الأمريكية دوما بارعة في القتال. في العراق، على سبيل المثال، هزيمة جيش صدام استغرق أقل من شهر. لكننا جميعا نعلم ما حدث بعد ذلك.من خلال إضافة عمليات تحقيق الاستقرار كمهمة أساسية للجيش، يحاول كتيب تعاليم الجيش أن يضمن عدم تكرار الإخفاق الذي واجهناه في العراق. FM 3-0، أي "كتيب تعاليم الجيش الجديد" يتوقع من قوات جيوش المستقبل أن تقاتل عندما يطلب منها ذلك. ولكن هذه القوات ستعمل أيضا عند الحاجة على تحقيق أمن المدنيين والقيام بـ"إعادة بناء البنى التحتية في أوقات الطوارئ، أعمال الإغاثة الإنسانية (و) دعم المؤسسات السياسية، القانونية والاقتصادية التي تدعم انتقال السلطة إلى حكومة محلية مشروعة."

عمليات تحقيق الاستقرار ستصبح جزءاً لا يتجزأ من التخطيط العسكري والتدريب العسكري على كل المستويات وسيتم القيام بها " في كل أنحاء منطقة الصراع"، وهذا يعني أن هذه النشاطات قد تكون وقائية (تهدف إلى منع المجتمع غير المستقر من الانهيار)، أو يمكن أن تحدث بشكل متزامن مع عمليات القتال التقليدية، أو أن تحدث بعد انتهاء عمليات القتال.

تخيلوا لو أن البيت الأبيض ووزارة الدفاع رأت العراق بهذا المنظار منذ البداية والتزمت بتأمين الموارد لعمليات كهذه، كان ذلك سينقذ حياة آلاف العراقيين، وكانت عمليات التمرد ستخفق منذ البداية، وكانت القاعدة ستفشل ربما في أن تربح موطئ قدم لها في العراق، ولأصبحت الولايات المتحدة تنعم بصداقة الكثير من الدول في العالم اليوم.

إذا هذا التعديل مرحب به وقد تأخر كثيرا. ولكن، المشكلة هي أن عمليات إعادة البناء والاستقرار تستغرق وقتا طويلا.

ربما لن تستغرق ١٠٠ عام كما قال مكين، ولكن إذا كانت الولايات المتحدة جادة حول جعل عمليات تحقيق الاستقرار كجزء من مهام الجيش الأساسية، سوف نحتاج إلى جيش أضخم، وسنشهد انتشارا كبيرا للقوات في المناطق المضطربة من العالم. يمكنك هزيمة جيش العدو خلال شهر واحد، ولكن تحقيق "الاستقرار" الحقيقي في مجتمع ما سيتحقق (إذا تحقق) خلال ١٠-٢٠ عاما، وليس خلال ١٠-٢٠ أسبوعا.

إن الأسئلة التي يطرحها هذا التعديل على كتيب تعاليم الجيش تزيد على الأسئلة التي يجيب عليها.

الجيش لا يمكنه "تحقيق الاستقرار" في كل مجتمع مضطرب، فكيف ستحدد الولايات المتحدة أولوياتها؟ هل سيؤدي استخدام القوات العسكرية في نشاطات هي تقليديا نشاطات إنسانية إلى خلق مخاطر جديدة تواجه المنظمات الإنسانية؟ هل سينظر الآخرون في العالم إلى عمليات "تحقيق الاستقرار" التي يقوم بها الجيش الأمريكي على أنه شكل جديد من أشكال الإمبريالية؟ وهل هذا التعديل الذي يعتبر عمليات "تحقيق الاستقرار" من مهام الجيش الأساسية، يجب أن ننظر إليه على أنه استمرارية للميل إلى عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية، هذا الميل المثير للقلق والذي بدأ بعد هجمات ١١ أيلول أم هل يجب أن ننظر إلى ذلك على انه شكل من أشكال "إضفاء الحضارة" على الجيش، إذ أن هذا التعديل يعترف بانه لا يمكن تحقيق الأمن الحقيقي للولايات المتحدة بواسطة القوة وحدها؟

أيضا: ما الدور الذي سيلعبه المدنيون؟ من المفترض أن وزارة الخارجية ستقوم "بتنسيق" عمليات تحقيق الاستقرار التي ستنفذها أمريكا، بما في ذلك تلك التي سيقوم بها الجيش ولكن هذا يشبه القول بأن فأرة ستنسق عمل مجموعة كبيرة من حيوانات الغوريلا التي يزن كل منها ٤٠٠كغ. هل سيلتزم الكونغرس بتمويل القدرة المدنية كي تنسجم مع القدرة العسكرية؟

في النهاية، بالطبع، الجيش لا يستطيع الإجابة على هذه الأسئلة. على الكونغرس والرئيس المقبل أن يجيبوا عليها. ودعونا نأمل أن يأخذوا هذه المهمة على محمل الجد، لان انتظار ١٠٠ عام من دون الحصول على الإجابة سيكون انتظاراً طويلاً.

**عن صحيفة لوس انجلوس تايمز**